

Distr.: General  
18 September 2000  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان



الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠  
٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نيويورك  
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت  
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١  
مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين  
تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2000/37) ومسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين (DP/2000/30). وبالإضافة إلى ذلك، كان معروضا على اللجنة الاستشارية البيانات المالية لمكتب خدمات المشاريع لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن حسابات مكتب خدمات المشاريع لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وستقدم ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة خلال الجزء الثاني من دورتها الخامسة والخمسين. وأثناء نظرها في هذين البندين، اجتمعت اللجنة مع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وزملائه، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥ من التقرير والبيانات المالية المؤقتة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أن الاحتياطي التشغيلي لمكتب خدمات المشاريع بلغ ١٧,٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أي ما يقل بنسبة ٢٥ في المائة عن المستوى المحدد بـ ٤ في المائة من مجموع الإنفاق على الميزانية الإدارية

وميزانيات المشاريع للعام السابق (٥٧٩,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨) (مقرر المجلس التنفيذي ٢١/٩٧ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧). وتلاحظ اللجنة أيضا أن من المتوقع أن يحدث انخفاض آخر في الاحتياطي التشغيلي في عام ٢٠٠٠ بمجموعه ٣,١ مليون دولار، وبذلك ينخفض رصيد الاحتياطي إلى ١٤,٣ مليون دولار. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأن مكتب خدمات المشاريع لا يزال يعتمد إعادة احتياطي تشغيله إلى المستوى الذي حدد خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وسيتم تجديد الاحتياطي من المدخرات التي تنشأ عن المكاسب التي تحققها الإنتاجية. وتشير اللجنة إلى أن المدير التنفيذي يقترح تقديم تقرير مفصل عن ملاءمة مستوى الاحتياطي التشغيلي إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠١ (انظر DP/1999/41، الفقرة ٤). وترى اللجنة أن تجديد الاحتياطي التشغيلي ينبغي أن يبدأ قبل عام ٢٠٠٢ إذ سمحت إيرادات ونفقات مكتب خدمات المشاريع بذلك.

٣ - وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بلغت القيمة الإجمالية الفعلية للمشاريع المنجزة ١٠٩٧,٧ مليون دولار، أسهمت في توليد إيرادات قدرها ٨٦,٥ مليون دولار؛ ويعادل ذلك القيمة المتوقعة للإنجاز بمبلغ ١٠٨٧,٨ مليون دولار في التقديرات التي تمت الموافقة عليها للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بلغت النفقات الإدارية ١٠٦ مليون دولار، وهو ما يتجاوز الميزانية الموافقة عليها والبالغة ١٠٢,٦ مليون دولار بنحو ٣,٤ مليون دولار. وبلغت النفقات المتكررة ٨٧,٨ مليون دولار في حين أن النفقات غير المتكررة والبالغة ١٨,٢ مليون دولار تجاوزت الميزانية الموافقة عليها والبالغة ١٤ مليون دولار بنحو ٤,٢ مليون دولار (DP/2000/37، الفقرتان ٩ و ١٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٣٣ إلى ٣٩ من تقرير الميزانية أن الإنفاق الزائد في البنود غير المتكررة ناتج عن إنفاق زائد قدره ٥,٥ مليون دولار في تكاليف تشييد مقر مكتب خدمات المشاريع ونقله التي بلغت ١٤,١ مليون دولار في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وتمت معادلته بإنفاق ناقص قدره ١,٤ مليون دولار في مشاريع نظم المعلومات، نتيجة لإرجاء المشاريع المخصصة لتكميل أو توسيع فعالية نظام المعلومات الإدارية المتكامل (انظر الفقرة ٦ أدناه).

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن قيمة الأموال التي تعهد بها عملاء مكتب خدمات المشاريع ازدادت خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وأن من المتوقع أن تحدث زيادات أخرى في عام ٢٠٠٠. وفي منتصف عام ٢٠٠٠، بلغت القيمة المقدرة لجميع الأموال التي تولى المكتب مسؤولية إنفاقها حوالي ٣٤٠٠ مليون دولار، بما في ذلك حافضة مشروع تبلغ حوالي ١٢٠٠ مليون دولار وحافضة "خدمات فقط" قدرها ٢٢٠٠ مليون دولار. وتتألف الحافضة الأخيرة بشكل رئيسي من خدمات لإدارة القروض والإشراف على المشاريع باسم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) (DP/2000/37). وبالإضافة إلى ذلك، قدم

مكتب خدمات المشاريع في عام ٢٠٠٠ خدمات مشتريات حسب الطلب تبلغ قيمتها حوالي ١٠٠ مليون دولار لا يتولى المكتب المسؤولية عن الصرف عليها. وفي منتصف عام ١٩٩٨، بلغت قيمة جميع الأموال التي تولى المكتب المسؤولية عنها حوالي ٣١٠٠ مليون دولار، بما في ذلك حافطة مشروع قيمتها ١٦٠٠ مليون دولار وحافطة "خدمات فقط" قيمتها حوالي ١٧٠٠ مليون دولار لقروض تدار بالنيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (DP/2000/35، الفقرة ٨).

### الميزانية الإدارية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

٥ - كما هو مبين في الفقرة ٩ والجدول ١ من تقرير الميزانية، يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديراته المنقحة للنفقات الإدارية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ استناداً إلى الإنجاز المنقح للمشاريع وإسقاطات أداء الإيرادات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، يقدر المجموع المنقح للمشاريع المنحزة بمبلغ ١١٨٠ مليون دولار، مما يعكس نقصاً بنسبة ٩,٢ في المائة مقارنة بالتقديرات الأصلية البالغة ١٣٠٠ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتبلغ إسقاطات الإيرادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ نحو ١٠٣,٢ مليون دولار (٨٥,٤ مليون دولار من تنفيذ حافطة مشروع، و ١٢,٢ مليون دولار من "الخدمات فقط" و ٥,٦ من موارد أخرى)، مما يعكس نقصاناً بنسبة ٨١,٤ في المائة مقارنة بالتقديرات الأصلية البالغة ١١٦,٥ مليون دولار والمقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ في الميزانية الموافق عليها.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ١٠ و ١١ من تقرير الميزانية أن التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ للإنجاز والإيرادات على حافطة المشاريع تعكس معدل إيرادات منخفضة مقارنة بالتقديرات الأصلية، نتيجة لعدد من التغيرات الكبيرة التي حدثت في تكوين حافطة المشتريات التي تحققت عام ١٩٩٩. وفي حين أن مشتريات المشاريع للأنشطة الإنمائية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستثمارية للبرنامج الإنمائي انخفضت بنسبة ٣٣ في المائة من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩ (أي بما تزيد قيمته عن ١٥٠ مليون دولار)، فإن مشتريات المشاريع من العملاء الآخرين لمنظومة الأمم المتحدة في ميادين خلاف التنمية ازدادت بمقدار ٥٠ مليون دولار، مما يعكس نطاقاً مختلفاً للأنشطة ومستويات التكاليف والإيرادات. ولذا، فإن تنوع مكتب خدمات المشاريع لقاعدة عملائه قد تؤدي إلى حدوث زيادة أو نقصان في التقلبات في أهداف الإنجاز والإيرادات في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ خلال فترة التحول من وضع يهيمن عليه عميل واحد إلى وضع يتوفر فيه توزيع أكثر تنوعاً لعملاء الأمم المتحدة.

٧ - وبالتالي، فإن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وشهادة المدير التنفيذي تعكس بعض الشكوك فيما يتعلق بمستوى إنجاز المشاريع والمستويات المقابلة للإيرادات بالنسبة لعام ٢٠٠١. وترى اللجنة أنه ينبغي أن يستمر رصد الاتجاهات التي شهدت في عام ٢٠٠٠ بصورة دقيقة فيما يتعلق بالأشكال الجديدة للطلبات وهيكل المصاريف لتمكين مكتب خدمات المشاريع من التنبؤ على نحو أكثر دقة بمستوى الإنجاز والإيرادات ذات الصلة لفترات أطول من ١٢ شهرا.

٨ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، يقترح المدير التنفيذي ميزانية منقحة للنفقات الإدارية تبلغ ١٠٦,٣ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٧,٥ مليون دولار مقارنة بالميزانية الموافق عليها بمبلغ ١١٣,٨ مليون دولار. وتتضمن الميزانية المنقحة المقترحة نفقات إدارية متكررة تبلغ ١٠٣,٢ مليون دولار (أي بنقصان قدره ٧,٧ مليون دولار، أو ٧ في المائة) ونفقات إدارية غير متكررة تبلغ ٣,١ مليون دولار (بزيادة قدرها ٠,٢ مليون دولار عن المبلغ الموافق عليه وهو ٢,٩ مليون دولار) بالنسبة للتكاليف الأخرى المتصلة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل. وكما هو مبين في الفقرة ٤١ من تقرير الميزانية، فإن النفقات غير المتكررة في عام ٢٠٠٠ ستتم تغطيتها من تخفيض مبلغ ٣,١ مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي.

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في ضوء الشكوك التي تحوم حول الإيرادات، لم تبذل أي محاولة لزيادة المستوى المقدر للإيرادات والنفقات لعام ٢٠٠١. ولذا، فإن الأرقام المقترحة لعام ٢٠٠١، كما هو مبين في الجدولين ١ و ٢ من تقرير الميزانية، ترد في الميزانية بنفس المستوى المحدد للأرقام المقترحة لعام ٢٠٠٠. وأبلغت اللجنة بأن مكتب خدمات المشاريع سيظل يرصد الطلب على الخدمات ومتغيرات أسلوبه المالي، وبأن المكتب قد يقدم طلبا إضافيا للميزانية لعام ٢٠٠١، في ضوء التغيرات التي تحدث في مستوى الإيرادات لعام ٢٠٠١.

١٠ - وكما هو مبين في الفقرتين ١٩ و ٢٧ والجدول ٣ من تقرير الميزانية، يتضمن جدول ملاك موظفي مكتب خدمات المشاريع ٤١٩ وظيفة ثابتة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (١٥٠ وظيفة فنية و ٢٦٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، بالنسبة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، مما يعكس زيادة قدرها ٢٧ وظيفة أساسية إضافية و ١١ وظيفة إضافية تتصل بالمشاريع، في مقابل ٣٨١ وظيفة وافق عليها المجلس التنفيذي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (المقرر ١٥/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩). وتتضمن الوظائف الإضافية المتصلة بالمشاريع وظيفة جديدة في الرتبة م-٦، يشغلها بصفة مؤقتة موظف بمسؤوليات مدير مقيم لمشروع

محدد. وفي الفقرة ٢٧، يطلب المدير التنفيذي أن يوافق المجلس التنفيذي بأثر رجعي على إنشاء ٣٧ وظيفة إضافية في الرتبة ف ٥ وما دونها. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تتم الموافقة على طلب المدير التنفيذي.

١١ - وفي الفقرات ٢٢ إلى غاية ٢٦ من تقرير الميزانية، يقترح المدير التنفيذي رفع مستوىوظيفتين موجودتين في الفئة ف ٥ إلى الرتبة مد ١، هما وظيفتا رئيس إدارة الموارد البشرية ورئيس تنمية الأعمال التجارية والتخطيط الاستراتيجي. وقرر المدير التنفيذي في أوائل عام ٢٠٠٠ فصل وظيفة الموارد البشرية عن شعبة المالية والتنظيم وإنشاء شعبة لإدارة الموارد البشرية، تكون مسؤولة أمامه بصورة مباشرة. وقرر كذلك إدماج المهمة الفرعية لتخطيط الأعمال التجارية في تنمية الأعمال التجارية، فأنشأ بذلك الشعبة الجديدة لتنمية الأعمال التجارية والتخطيط الاستراتيجي. وللأسباب المذكورة في ذلك التقرير، والمعلومات الإضافية التي قدمها المدير التنفيذي أثناء جلسات الاستماع، توصي اللجنة بأن تتم الموافقة على إعادة تصنيف الوظيفتين إلى الرتبة مد ١.

١٢ - وكما هو مبين في الجدول ٢ من تقرير الميزانية، تتضمن التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ اعتمادات لاستئجار وصيانة المباني تبلغ ٩,٤ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١,٥ مليون دولار، أو ١٩ في المائة من المبلغ الموافق عليه للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وزيادة بمبلغ ٤,٤ مليون دولار، أي ٨٨ في المائة عن المبلغ الفعلي الذي أنفق في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ولدى الاستشعار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبلغ المطلوب لاستئجار وصيانة المباني لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يتضمن اعتمادات لمقر مكتب خدمات المشاريع (٨ مليون دولار) والمكاتب الميدانية (١,٤ مليون دولار). وتشير اللجنة إلى تعليقاتها الواردة في الفقرة ١٥ من تقريرها المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ (DP/1997/28) والفقرة ٩ من تقريرها المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (DP/1998/36). وكانت اللجنة قد أوصت بأن يستكشف مكتب خدمات المشاريع بالكامل إمكانية تقاسم المباني والخدمات المشتركة مع الوكالات الأخرى في الميدان، بغرض تحقيق وفورات في عملياته الميدانية، وبأن تظل جميع المكاتب الميدانية تعمل على أساس التمويل الذاتي، وفقا لسياسات مكتب خدمات المشاريع، لكفالة تحقيق إيرادات كافية لتغطية تكاليف التشغيل. وفي هذا الصدد، تأكدت اللجنة من أن المكاتب الميدانية قد تم توزيعها بصورة لا مركزية حيثما كانت لها فعالية من حيث التكاليف. وثقت اللجنة في أن عقود استئجار الأماكن ستتضمن بنودا مناسبة لتمكين مكتب خدمات المشاريع من تسوية تكاليف الأماكن والتكاليف ذات الصلة بصورة مباشرة بما يتفق مع التقلبات في الأعمال التجارية.

١٣ - وكما هو مبين في الفقرة ١٢ من تقرير الميزانية، يطلب المدير التنفيذي من المجلس التنفيذي أن يمنحه السلطة، وفقا لبند المالية ٧-٥ لمكتب خدمات المشاريع، لتكبد نفقات، فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالموظفين وسائر بنود النفقات الإدارية، بمبلغ لا يتجاوز ٥ في المائة من تقديرات الميزانية الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ من أجل الاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في مشتريات الأعمال المدعومة بالإيرادات غير المنفقة و/أو غير المسقطه. وتؤيد اللجنة الاستشارية طلب المدير التنفيذي.

### تفويض السلطة في مجال شؤون الموظفين

١٤ - يتضمن تقرير المدير التنفيذي عن مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين (DP/2000/30) آخر المعلومات المتعلقة بالخطوات التي اتخذها مكتب خدمات المشاريع في تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ١٧/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، على النحو الذي طلبه المجلس في مقرره ٢٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وكما هو مبين في الفقرات ٣ إلى ٨ من التقرير، يبين المدير التنفيذي أن الخطوات المتخذة تشكل أساسا سليما لتنفيذ تفويض السلطة في مجال شؤون الموظفين من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المدير التنفيذي. وزودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بجدول يبين الآثار التنظيمية والإدارية لتفويض السلطة في مجال شؤون الموظفين على البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع (انظر مرفق هذا التقرير).

١٥ - وكما هو مبين في الفقرات ٩ إلى ١١ من الوثيقة DP/2000/30، قرر المجلس التنفيذي في مقرره ٣٢/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أن يخضع إنشاء وظائف بالرتبة ف ٥ وما دونها لموافقة المجلس بأثر رجعي، في حين يتوجب أن تحصل الوظائف بالرتبة مد ١ وما فوقها على موافقة مسبقة من المجلس. ولذا، فإن المدير التنفيذي يوافق الآن على الوظائف حتى الرتبة ف ٥ بما في ذلك تلك الرتبة، مع إدماج الزيادات في الوظائف في الميزانية العامة الموافق عليها.

١٦ - ويحدد جدول ملاك موظفي مكتب خدمات المشاريع نوع ومستويات الموارد البشرية التي يمكن تعيينها، غير أن المستوى الفعلي لملاك الموظفين يتأثر بشكل رئيسي بالتقلبات في إجمالي الإنجاز والإيرادات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١١ والشكل ٢ من الوثيقة DP/2000/30 أن النسبة المئوية لتوزيع فئات الموظفين ظلت ثابتة نسبيا خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، توافق اللجنة على رأي المدير التنفيذي القائل بأن إدخال نظام مرن لإدارة الوظائف أمر ضروري للاستجابة لما يحدث من تغيرات في الطلب وإنجاز المشاريع والإيرادات. وتلاحظ اللجنة أن الطلب على خدمات المكتب أخذ

في الازدياد مما يستدعي إيجاد قدرة متخصصة لإدارة المبادرات المتعددة الاختصاصات وأن مكتب خدمات المشاريع يجب أن يستجيب على وجه السرعة وبكفاءة وبأكبر قدر من الفعالية (DP/2000/30، الفقرات ١٢ إلى ١٤).

١٧ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي زيادة تبسيط العملية الجارية لإنشاء الوظائف للاضطلاع بأعمال مكتب خدمات المشاريع، وذلك لإزالة الجمود المحتمل وتعزيز كفاءة الخدمات في الاستجابة لاحتياجات العملاء. وتوصي اللجنة بأن السلطة بالكامل للمدير التنفيذي لتغطية جميع الوظائف حتى وظائف الرتبة مد ٢ بالشروط التالية: أن يستمر المدير التنفيذي في إنشاء الوظائف حتى الرتبة ف ٥ وأن يوافق عليها المجلس التنفيذي بأثر رجعي باتباع الإجراء الحالي وأن يقوم المدير التنفيذي أيضا بإنشاء وظائف في الرتبتيين مد ١ و مد ٢، مع الموافقة المسبقة للجنة الاستشارية، على أساس مؤقت ريثما يقوم المجلس التنفيذي باستعراض الميزانية والموافقة عليها.

#### دور لجنة التنسيق الإداري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٨ - تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها على دور لجنة التنسيق الإداري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تقريرها المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (DP/1994/57)، الفقرتان ١٣ و ١٤). وتوصي اللجنة بأن تتم إعادة النظر في عملية إعداد الميزانية واستعراضها و/أو الموافقة عليها من قبل لجنة التنسيق الإداري بغرض تبسيط هذه العملية.

## مرفق

الأثر الإداري والتنظيمي المترتب على تفويض السلطة في مجال شؤون الموظفين،  
في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المهمة	الأثر على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	السبب	الأثر على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	السبب
إصدار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رسائل تعيين	لم يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن ذلك	في حين كان موظفو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يتلقون سابقاً رسائل تعيين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يعد الأمر كذلك.	مسؤولية واضحة	لا مسؤولية مخففة تجاه العملاء.
ترقية وإعادة تصنيف	لم يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن ذلك		مسؤولية واضحة	لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع آلياته الخاصة المتعلقة بالتعيين والترقية.
إنهاء التعيين	لم يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن ذلك	في حين كان الإنهاء يجري سابقاً بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يعد الأمر كذلك.	مسؤولية واضحة	لا ترتيبات إدارية ملتبسة، لا مسؤوليات غير واضحة.
إدارة المخصصات	لم يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن ذلك	في حين كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يدير المخصصات بموجب تفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يعد الأمر كذلك.	مسؤولية واضحة	يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يعمل حتى في البلدان التي لا وجود فيها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بالنسبة لغير عملاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يختار أكثر الترتيبات فعالية.
التدابير التأديبية (القاعدة ١١٠) والاستعراض الإداري	لم يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن ذلك	في حين كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يجري التحقيق الأولي بموجب تفويض من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يعد هذا الأمر.	مسؤولية واضحة	يجب أن يظطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتحقيق الرسمي في الادعاءات بسوء السلوك لدى القيام بعمل تعاقدي (معايير فنية لدى التعاقد).
إصدار استثناءات من قواعد النظام الإداري للموظفين (القاعدة ٢/١١٢ (ب))	لم يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن ذلك	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ينفذ الاستثناءات التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	مسؤولية واضحة	يجب على مكتب الأمم المتحدة أن يكون قادراً على إصدار استثناءات متوقعة من قواعد النظام الإداري للموظفين على نحو ما تستتوجه الحالات الخاصة بكل مشروع، لا سيما في مزار العمل التي لا وجود فيها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.